



مدير عام شركة يمن سوفت للأنظمة:

شركات البرمجة تغامر بإنتاجها في بيئة غير محمية قانونياً

كشّف المهندس علي عبد الحفيظ اليوسفي - مدير عام شركة يمن سوفت للأنظمة والاستشارات المحدودة، أن صناعة البرمجيات في اليمن في طور النمو وإنها تتطور ولكن بصورة بطيئة.

وقال إن شركات البرمجيات اليمنية تغامر بإنتاجها في بيئة غير محمية قانونياً.. مشيراً إلى تميز الإنتاج البرمجي وإبداعه في بعض الجوانب مما يجعل السوق اليمنية تضيق منتجات تلك الشركات وإبداع خيرانها ومحترفيها.

وكشّف أيضاً عن هجرة عقول برمجية كبيرة وعن اختراق منتجات شركات يمنية للأسواق الإقليمية. داعياً إلى ضرورة العمل من أجل بناء بيئة خصبة قانونياً ومعرفياً ومهنية وإجرائياً.. كي تستفيد اليمن من عقول أبنائها وبرمجيات شركاتها. وفي ما يلي نص اللقاء:

١,٦ مليار دولار خسائر استنساخ البرمجيات

قالت جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية (BSA)، إن مستوى قرصنة البرمجيات في منطقة الشرق الأوسط انحسر خلال العام ٢٠٠٥ لتتخفّف بذلك خسائر المنطقة من استنساخ البرمجيات إلى ١,٦ مليار دولار، فيما حافظت دولة الإمارات على موقعها المتقدم بتسجيلها أدنى معدل للقرصنة في المنطقة وانخفض معدل القرصنة في منطقة الشرق الأوسط نقطة واحدة عن العام ٢٠٠٤ ليصل إلى ٥٧٪، أما مستوى القرصنة العالمي فبقي ثابتاً عند ٢٥٪، وجاء ذلك وفقاً لدراسة مستقلة أصدرتها جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية، وقامت بإعداد الدراسة مؤسسة "إنترناشيونال داتا كوربوريشن" (IDC). وقال جواد الرضا، نائب رئيس جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية في منطقة الشرق الأوسط: "تظهر الدراسة التقدم الملحوظ الذي حققته دول الشرق الأوسط وأفريقيا في معالجة ظاهرة قرصنة برامج الكمبيوتر، وساهمت الحملات التي تقوم بها الحكومات في تخفيض معدلات القرصنة في ١٩ بلداً من أصل ٢٦ بلداً في المنطقة، واللافت للنظر هو انخفاض مستوى القرصنة خلال العام ٢٠٠٥ في الشرق الأوسط، في حين لم يطرأ عليه أي تغيير على المستوى العالمي". من جهة أخرى تشير الدراسة التي قامت بها جمعية منتجي برامج الكمبيوتر التجارية، إلى أنه وبالرغم من الانتشار المتزايد للكمبيوترات الشخصية، والذي يصل إلى ١٦٪ في السنة، فإن مستوى قرصنة البرمجيات انخفض خلال العام ٢٠٠٥ في ٥١ دولة من أصل ٩٧ دولة شملتها الدراسة، وتظهر هذه الدراسة أن ٢٥٪ من البرمجيات المحملة على أجهزة الكمبيوتر الشخصية خلال العام ٢٠٠٥ غير قانونية، وأن الخسائر العالمية من جراء قرصنة البرمجيات بلغت ٢٤ مليار دولار. ■

• ما هو تقييمكم لواقع صناعات البرمجيات في اليمن؟

الصناعة البرمجية في اليمن في طور النمو الأولي وهي تتطور ولكن بصورة بطيئة جداً بسبب الكثير من المعوقات أهمها محدودية الوعي العام في المجال التقني، ومحدودية انتشار المعرفة التقنية سواء في المناهج الدراسية أو في برامج التوعية الثقافية والاجتماعية والإعلامية ، وإن كان هناك بوادر في هذا الجانب إلا أنها محصورة في نطاق ضيق ، وهكذا فإن الصناعة البرمجية وتطورها في اليمن سيبقى مرتبطاً بنسبة التوسع المعرفي.

البنى التحتية..

• ما مدى توفر البنية التحتية لهذه الصناعات؟

إذا كان المقصود بالبنية التحتية هو بنية الاتصالات فهي مقبولة رغم ارتفاع التكلفة لبعض الخدمات، أما إذا كان المقصود هو المعنى الشامل للبنية التحتية للبرمجيات فهي تكاد تكون منعدمة في كثير من الجوانب أهمها:

الأطر القانونية: فلا يوجد في بلادنا حتى الآن قوانين تنظم الحقوق العلمية والفكرية للمنتجات البرمجية، لا في جوانب التعامل معها واستخدامها أو في جوانب التقاضي وحل منازعاتها .

عدم وجود إجراءات: فليس هناك أي إجراءات مرسومة أو ضوابط تنفيذية للمشاريع البرمجية والتقنية في الجهات الخاصة أو الجهات الحكومية، الأمر الذي يجعل تخطيط وتنفيذ مثل هذه المشاريع متروكاً إما لقصور خبرة أو لأمزجة أشخاص أو لمصالح منتفعين .

غياب الوعي: على المستوى الرسمي والمجتمعي ، وهي الغالب غياب الوعي الخاص في إطار المنشأة أو المؤسسة أو المصلحة المنتفعة بالمشروع. ويتكرس



صناعة البرمجيات في طور النمو.. وتطورها مرهون بالتوسع المعرفي

هذا الغياب أيضاً بعدم الاستفادة من الجوانب الاستشارية والتنفيذية والتدريبية، إضافة إلى القصور في الوعي العام كما أشرنا سابقاً. كل ذلك وغيره يعتبر من مكونات البنية التحتية للصناعات البرمجية والتي أمل أن يعمل الجميع والمختصون لتلافيها .

تميز الإنتاج..

• هل اسهم تعدد شركات صناعة البرمجيات في اليمن في توفير أنظمة ذات كفاءة عالية؟

بالطبع التعدد يحقق إضافات في الغالب، ولكننا حتى الآن في اليمن لا نزال أمام منتجات محدودة جداً بعضها يتميز فعلاً بكفاءة عالية، وبالمناسبة فإن السؤال كان يمكن أن يكون بغير هذا الشكل ، فالسياق الذي تحدثنا فيه سابقاً يشير إلى أن شركات البرمجيات اليمنية تغامر بإنتاجها في بيئة غير محمية قانونياً ويعتريها الكثير من الصعوبات الأخرى، ومن ناحية أخرى فإن تميز الإنتاج البرمجي وإبداعه في بعض الجوانب يجعل السوق اليمنية تضيق بمنتجات تلك الشركات وإبداع خبائرها ومحترفيها ، ولذلك فإننا نشهد هجرة عقول برمجية كبيرة واختراق منتجات شركات يمنية للأسواق الإقليمية ، وكما أن هذا الأمر جيد في ناحية، فإنه في ناحية أخرى يشير إلى ضرورة العمل بجد أكثر من أجل بناء بيئة خصبة (قانونياً ومعرفياً ومهنياً وإجرائياً و...) كي تستفيد اليمن من عقول أبنائها وبرمجيات شركاتها .

• ما أهمية وفوائد وجود صناعة البرمجيات في اليمن؟ وما الذي ينبغي على الحكومة القيام به لتشجيع هذه الصناعات؟

نعود هنا لموضوع البنية التحتية ، المهم في البنية التحتية هو أن البرمجيات أصلاً هي أهم مكونات البنية التحتية لمختلف المشاريع في العمليات الإدارية والإنتاجية والخدمية في المجتمعات الحديثة في إطار الدولة أو المؤسسات أو حتى المنشآت الصغيرة، والمفيد أيضاً أنه لا يمكن إحداث تنمية حقيقية بدون تطور تقني برمجي لأن ذلك مدخل أساسي في كل المجالات (تعليمية وتجارية وصناعية و...).

أما دور الحكومة فالموضوع لا يمكن التعرض له بمجرد مقالة، لأن دور الحكومة يعني سياسة تعليمية وسياسة تنمية وسياسة أداء إداري وسياسة تطوير قدرات... الخ، وذلك في اعتقادي مهمة كل مسؤول في كل موقع، وأشير في هذا الجانب إلى أننا تابعنا ما يسمى بالاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات لسنوات ولكننا لم نرها حتى الآن، وأعتقد أن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والمركز الوطني للمعلومات كجهتين حكوميتين هما المعنيان بمثل هذه الأدوار والمشاريع ، ونحن نأمل أن يكون هناك إجراءات حكومية ومبادرات جادة لتروطين التكنولوجيا في اليمن وإدماج اليمن بعالم التكنولوجيا .

من جانبنا نحن في القطاع الخاص وفي منظمات المجتمع المدني كنا قدمنا بداية العام ٢٠٠٢ من جمعية الصناعيين اليمنيين مشروعاً لالأخ المهندس عبد الملك المعلمي - وزير الاتصالات وتقنية المعلومات سميناء مشروع رئيس الجمهورية لتعليم الحاسب الآلي (معرفي). وكان في تكوينه يأخذ الطابع



المتعلقة بها، أما التسجيل المباشر من بعض الشركات اليمنية سواءً في قطاع تقنية المعلومات أو في غيره لمنتجاتها في (ترييس) فهو أمر ممكن واعتقد أن هناك من يتبعه.

● **ما حجم الاستثمارات في هذه الصناعة بحسب تقديراتكم؟**
لو ذهبنا جانباً إلى موضوع السوق المالية في اليمن فسندجد أن من أسباب غيابها وعدم القدرة في الوصول لها حتى الآن هو عدم وجود سجلات وإحصائيات وبيانات حقيقية، في الحكومة أو في الشركات، لحجم الاستثمارات أو لحجم التشغيل، وقطاع تقنية المعلومات جزء من ذلك، وفي جانب آخر فإن استثمارات شركات التقنية والبرمجيات كبيرة في جانبين: في قيمة أصولها وهي قيمة خبراتها وقدراتها.

التوسع إقليمياً..

● **ما هي أبرز تطوراتكم ورؤاكم المستقبلية لتطوير هذه الصناعة؟**
على المستوى الخاص فبعد أن أسسنا شركة كبيرة في اليمن في مجال صناعة البرمجيات فإننا الآن نبني مراحلها المؤسسية كشركة إقليمية تقدم منتجاتها في المنطقة، لأن السوق المحلية لا تستوعب حجم الاستثمار الذي نستثمره ولا طبيعة تطور بيئة المنتجات التقنية. وعلى المستوى اليمني فإننا نعمل في أكثر من اتجاه لتوسيع رقعة الوعي التقني في الوسط الطلابي وهي بيئة الشركات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ونطمح أن تكون الاستراتيجية الوطنية لتقنية المعلومات موضوعاً حياً في أجندة الحكومة وأهدافاً مرحلية قريبة ينبغي تحقيقها في الجوانب التعليمية والقانونية والإجرائية والثقافية.

وأتمنى أن يكون العمل أكمل ليكون

الغد أفضل. ■



هجرة عقول برمجية كبيرة.. والمنتجات اليمنية تخترق الأسواق الإقليمية

نتنظر الإجراءات الحكومية والمبادرات الجادة لتوطين التكنولوجيا في اليمن

الملكية الفكرية..

● **في ما يتعلق باحترام قواعد وقوانين الملكية الفكرية.. أين تقف السوق اليمنية للبرمجيات من هذه المفاهيم؟**

اعتقد أننا لن نستطيع أن نتحدث عن أي مفاهيم هنا للسوق اليمنية تتعلق

بالملكية الفكرية واحترام قواعد الملكية الفكرية في الصناعات البرمجية اليمنية، والدليل أن كثيراً من الشركات الاستثمارية دخلت اليمن في مجالات المقاولات والسياحة وتسويق المنتجات الاستهلاكية وغير ذلك كثير، لكن شركات التقنية والمعلومات لم تقرر التوجه إلى اليمن حتى الآن رغم تواجدها في دول مجاورة وشقيقة، والأسباب كثيرة أهمها كما أشرت في سؤالك: المفاهيم، القوانين، الملكية الفكرية، الحماية، السوق، القضاء، مفردات كثيرة يجب أن تحلل ويعاد تكوينها بشكل صحيح.

● **هل ترون أن هناك مصالح قوية لليمن تدفعها لأن تبدأ فوراً وفي أسرع وقت العمل بهذه القواعد والاتفاقيات ومنها اتفاقية (ترييس) للملكية الفكرية؟**

من المبكر جداً الحديث عن اتفاقية ترييس في إطار الإجراءات الرسمية لحماية الملكية الفكرية اليمنية والمصالح



المؤسسي شبه الحكومي وهي مكوناته يحتوي الكثير من البرامج والإجراءات ذات الطابع التعليمي والمعرفي.

ويجب أن أشير إلى أن هناك مبادرة كانت رائدة من وزارة الاتصالات بتبني توزيع أجهزة الحاسب الألي بالتقسيم لموظفي الدولة، ولكن المطلوب من الجميع سيقى تحويل التقنية إلى ثقافة عامة ووعي جماهيري وبرامج تدريب ومناهج تعليمية و... الخ.

● **إلى أي مدى تستفيد السوق اليمنية والمستهلك اليمني من التطورات السريعة في صناعة هذه التقنيات وانتشارها بشكل واسع حول العالم؟**

للأسف فإن الحقيقة تشير إلى أن الاستفادة ضئيلة كما أشرنا سابقاً.

● **ما هي أبرز المعوقات التي تواجه صناعات البرمجيات في اليمن؟**
أشرنا في مكونات البنية التحتية لأهم المعوقات التي تواجه صناعة البرمجيات

في اليمن.